



# الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي

# الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي

## المقدمة

أساسية، ويمثل الرقم 2 البنية التحتية وكذلك التجارة والاستثمار، بينما يمثل الرقم 3 التعاون في مجالات الطاقة النووية، والأقمار الصناعية، ومصادر الطاقة الجديدة؛ وهو ما يدعونا للتساؤل حول أسباب تزايد الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط؟

من الصحيح أن التحليلات السابقة التي تطرقت للحديث عن الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط قليلة، إذ ركزت فقط على المبادرة الصينية في طريق «الحزام والحريير» لأسباب مفهومة، ومنحت اهتماماً أقل لعلاقات الصين مع دول الشرق الأوسط من جهة، وللدور الصيني في تعقيدات المنطقة من جهة أخرى.

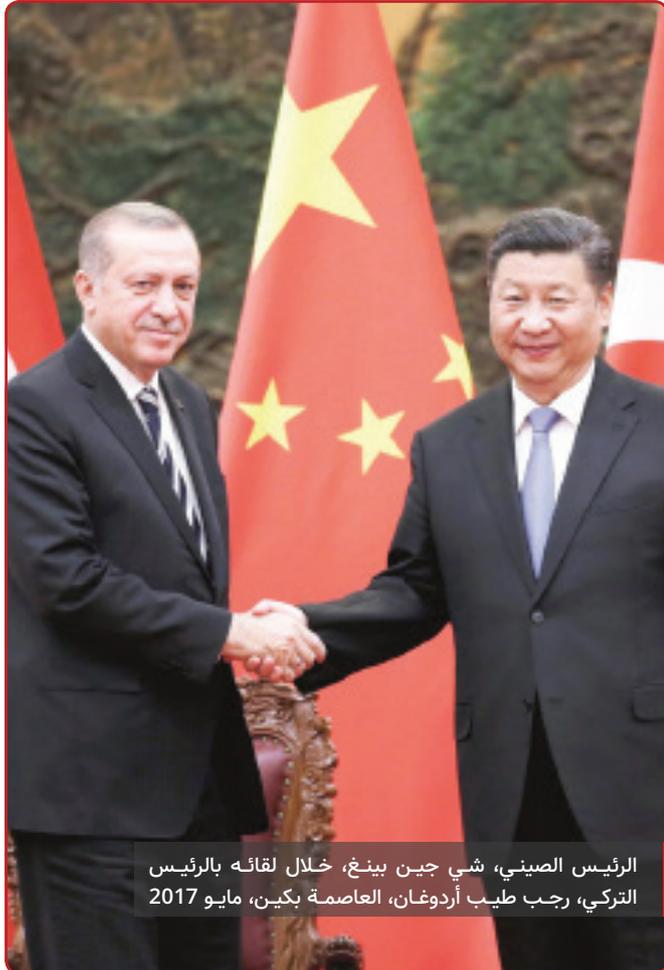
وعليه؛ يسعى هذا المنظور التحليلي إلى التعريف بالعناصر المهمة لاستراتيجية الصين في الشرق الأوسط وبالتحديد سبل وطرق الانخراط الصيني في المنطقة، وبناء شراكاتها.

شهد عام 2016 حدثاً مهماً في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط من خلال سلسلة من التحركات السياسية للصين؛ أهمها الرحلة الأولى للرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى دول الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، ومن ثم إلى الإمارات العربية المتحدة). وقد شكّلت هذه الزيارات قدراً كبيراً من الأهمية، حيث تأتي بعد تنامي كبير للانخراط الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط، وترسل رسالة واضحة إلى دول المنطقة معبرة فيها عن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين.

بالإضافة إلى إصدار بكين لأول ورقة سياسة عربية في 13 يناير 2016، بعنوان «وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية»؛ والتي تلخّص رؤية الصين للمنطقة. ومن الأمور الأساسية التي تضمنتها الورقة هي تشكيل معادلة التعاون (1+2+3)، إذ يمثل الرقم 1 الطاقة بوصفها مصلحة

الصين إلى بناء شراكات استراتيجية مع الحد بشكل كبير من الالتزامات الأمنية أو المواقف السياسية بُغية الحفاظ على مصالحها الإقليمية، وتسعى أيضاً إلى الحفاظ على علاقات ثنائية مميزة مع الدول المختلفة، وهي - أي العلاقات - «مدفوعة بالأهداف بدلاً من التهديد»؛ وفقاً لما أشار إليه الباحث، جورج ستروفر، في دراسة منشورة في المجلة الصينية للسياسة الدولية عام 2017 بعنوان «دبلوماسية الشراكة الصينية: التوافق الدولي القائم على المصالح أو الأيديولوجية»، وذلك من خلال اتفاق الصين مع الأطراف المختلفة على التعاون ضمن حدود المصالح المشتركة مع إدارة مجالات التنافس المحتملة.

ومن جهته فإن الباحث، جون ب ألترمان، في دراسته المعنونة بـ «نموذج الصين في الشرق الأوسط» والمنشورة عام 2019 من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية «CSIS»، يشير إلى أن الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط هي ليست استراتيجية إقليمية واحدة بقدر ما هي محفظة للاستثمارات تركز من خلالها الطموحات الوطنية للصين على العلاقات الاقتصادية مع كل دولة.



الرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال لقائه بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، العاصمة بكين، مايو 2017

## استراتيجية الشراكة الصينية

تعد سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط محدّدة بالضرورة في سياق إقليمي معقّد ينطوي على العديد من المنافسات بين دول الإقليم من جهة وبين القوى العظمى من جهة أخرى، وعليه فإن الاستراتيجية الصينية تُعنى بالحفاظ على تحقيق توازن دقيق بين العديد من الأولويات التي قد تتعارض مع بعضها أحياناً.

وبهذا الصدد، تتأى الصين بنفسها عن أن تكون طرفاً في النزاعات أو الخلافات الإقليمية؛ فعلى سبيل المثال، تحرص على تفادي الانحياز إلى أي طرف في المواجهة الإيرانية السعودية؛ فالزيارة الأولى للرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى الشرق الأوسط، شملت المملكة العربية السعودية وإيران، ورفع خلالها مستوى العلاقات الصينية مع الدولتين لتصبح «شراكة استراتيجية شاملة»، والأمر هو ذاته فيما يتعلق بطريقة تعاطي الصين مع الخلافات العربية، حيث تفضّل الصين التعاطي مع جامعة الدول العربية كملجئها الأساسي للحوار.

ويمكن فهم استراتيجية الشراكة التي تنتهجها الصين في الشرق الأوسط من خلال محورين رئيسيين ذكرهما البروفيسور والباحث الصيني، ديجانج صن، في دراسة بعنوان «دبلوماسية الشراكة الصينية في الشرق الأوسط»؛ وهما:

### المحور الأول:

يركز على التعاون مع المنظمات العربية في المنطقة؛ مثل: مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي.

### والمحور الثاني:

يركز على شكل العلاقات الصينية الثنائية مع دول المنطقة، حيث تقيم الصين علاقات استراتيجية شاملة مع كل من: الجزائر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وإيران، والإمارات، وتقيم تعاوناً استراتيجياً مع تركيا، وشراكة شاملة مع إسرائيل، وعلاقات استراتيجية مع كل من: قطر، والأردن، والعراق، والمغرب، وعمان والكويت، وجيبوتي، والسودان.

ويتضح مما سبق، أن الاستراتيجية الصينية تقوم على بناء علاقات فردية دون توفّر رؤية استراتيجية إقليمية، إذ تسعى

## تركيز الصين على التنمية وليس السياسة

تنعكس محورية التعاون الصيني مع دول الشرق الأوسط في الوثيقة الحكومية (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية) التي تم إصدارها عام 2016، والتي تنصّ على التزام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

وبناء على ما سبق، تسعى الصين إلى حماية مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط بعيداً عن الخلافات الإقليمية، ولهذا «فهي تتجنب الإعلان عن أي استراتيجية خاصة بالشرق الأوسط»؛ وفقاً لدراسة أصدرها مركز «راند» للأبحاث بعنوان «الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر»، بحيث تركز الصين على الاعتبارات الاقتصادية، ومعالجة المخاوف على المستوى المحلي لكل من الصين ودول منطقة الشرق الأوسط.

### ويمكن تلخيص مبادئ الصين في المنطقة بالنقاط التالية:

- 1 يعد عدم التدخل هو أحد المبادئ الشاملة لسياسة الصين الخارجية، حيث تحرص الصين على ألا يُنظر إليها وكأنها تتدخل في الشؤون المحلية لدول الشرق الأوسط، أو أنها تتخذ موقفاً واضحاً بشأن بعض المسائل الإقليمية المثيرة للخلافات.
- 2 تدعم الصين استقرار البنية السياسية لدول الشرق الأوسط، وهو درس تعلمته الصين بعد أن تعرضت مصالحها الاقتصادية في ليبيا للخطر؛ إثر سماحها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1970) بالمرور، ممّا أفسح المجال للتدخل الغربي الذي انتهى بتغيير نظام الرئيس الليبي الأسبق، معمر القذافي.
- 3 لا تهتم الصين بطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة، وبترويج أيديولوجيتها في الخارج، وتتفق مع العديد من دول المنطقة في نظرتها إلى الدعوات الليبرالية والديمقراطية من حيث اعتبارها أدوات تخص الدول الغربية.

وأخيراً، فإن ما يهم الصين في المنطقة هو تأمين أكبر قدر من الاستقرار الأمني، كمتطلب رئيسي للتنمية الاقتصادية، بحيث تتمكن من إطلاق برامج الطرق وسكك الحديد والموانئ وأنظمة الاتصالات والمدن التجارية الحرة في ظل بيئة أمنية مستقرة، وقد قدمت الصين مساعدات اقتصادية لتطوير قدرات دول المنطقة على ضمان الاستقرار؛ إذ بلغت قيمتها 300 مليون دولار أمريكي؛ وفقاً لـ «الإعلان التنفيذي الصيني العربي» الخاص ببناء «الحزام والطريق» لعام 2018.

## محورية التعاون الاقتصادي والتنموي

لقد حقق الاقتصاد الصيني النمو الأكبر له في التاريخ المنظور خلال الـ 25 سنة الماضية، ويستمر في تحقيق نمو عام بشكل سنوي، وبالتالي تنظر الصين إلى الشرق الأوسط على أنه سوق جديد لدعم نموها الاقتصادي ومصدراً لتأمين احتياجاتها من الطاقة، ويمكن قراءة التعاون الاقتصادي والتنموي لمشاركة الصين مع دول الشرق الأوسط في ثلاث وثائق صينية رسمية؛ وهي:

### الأولى:

«وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية» التي تم إصدارها عام 2016، والتي تمّ ذكرها أعلاه.

### والثانية:

«خطة الرؤية والإجراءات» عام 2015 والتي تضمنت مبادرة «الحزام والطريق»، وطريق الحرير البحري للقرن الـ 21.

### والثالثة:

«الإعلان التنفيذي الصيني العربي» الخاص ببناء «الحزام والطريق» عام 2018.

ويركز إطار التعاون الموضح في هذه الوثائق على مجالات الطاقة، وإقامة البنى التحتية، والتجارة، والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط.

### 1 التجارة

نمت العلاقات التجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط نمواً مطرداً خلال العقد السابق؛ الأمر الذي شكل مصدراً للقلق لدى الدول الصناعية، ويعود هذا النمو إلى أن الصين شريك مرغوب فيه لوفرة بضائعها وزهد أسعارها.

## ■ الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي

كما أن الصين هي الوجهة الأولى للصادرات لعدة دول في المنطقة؛ كما يظهر في الجدول أدناه:

**جدول (2): حجم الصادرات الصينية مقارنة بحجم الصادرات الأمريكية إلى بعض دول المنطقة**

الدولة	الصادرات الصينية / مليار دولار أمريكي	الصادرات الأمريكية / مليار دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	17.6	13.6
مصر	12	5.1
تركيا	17.8	10.2
إسرائيل	9.3	13.7
الإمارات	29.9	19.5

## 2 الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط:

أدت سلسلة من المشاريع والاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط إلى تعزيز التواجد الاقتصادي الصيني، وجعلت منه جزءاً رئيسياً في اقتصاديات الشرق الأوسط، ووفقاً لتقرير صادر عام 2020 لمؤسسة «American Enterprise» والذي تطرق للحديث عن الاستثمارات الصينية لعام 2019، فقد تمكنت الصين من زيادة حجم استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة الممتدة ما بين (2005 - 2019) إلى 200 مليار دولار، وتشارك الصين في العديد من مشروعات البنى التحتية في جميع أنحاء المنطقة، ووفقاً لتقديرات منصة التحليل الجيوسياسي «Mena Pacs» فإن ما يقارب من 3 أرباع إجمالي الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط موزعة بين ثلاث دول رئيسية؛ وهي: **مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.**

## 3 الرؤية الكامنة في مبادرة «الحزام والطريق»:

في عام 2013، أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، عن خطط لبناء الحزام والطريق الاقتصادي والبحري للقرن الـ 21، والتي أصبحت تعرف باسم «مبادرة الحزام والطريق»، وترتكز على إنشاء طرق تجارية تربط بين كل من: آسيا وأوروبا وإفريقيا.

ووفقاً لكتاب «السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية» لمؤلفه الدكتور، عدنان البدراني، فمنذ عام 2007، تفوق حجم التبادل التجاري الصيني للمرة الأولى على حجم التبادل التجاري الأمريكي مع دول المنطقة.



حفل افتتاح الدورة الرابعة لمعرض الصين والدول العربية، مدينة ينتشوان الصينية، عام 2019

ويظهر كلا الجدولين (1) و(2) حجم الواردات والصادرات الصينية من/إلى دول مختارة في الشرق الأوسط مقارنة بحجم الواردات والصادرات الأمريكية لنفس الدول لعام 2018؛ وفقاً لبيانات مشروع «China Med»، وبيانات مكتب «USTR» الذي ينظم السياسة التجارية في الولايات المتحدة:

**جدول (1): حجم الواردات الصينية مقارنة بحجم الواردات الأمريكية من بعض دول المنطقة**

الدولة	الواردات الصينية / مليار دولار أمريكي	الواردات الأمريكية / مليار دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	45.8	24.1
مصر	1.8	2.5
تركيا	3.7	10.3
إسرائيل	4.6	21.8
الإمارات	16.2	5.0

#### 4 المساعدات الاقتصادية:

بخلاف التجارة والاستثمار؛ فقد بدأت الصين بتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووفقاً للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) فقد قدمت الصين 100 مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال منذ عام 2015.

وفي عام 2018، تعهد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بتقديم نحو 106 مليون دولار كمساعدات لدول الشرق الأوسط؛ منها 91 مليون دولار كمساعدات إنسانية وإنشائية لكل من: الأردن، ولبنان، وسوريا، واليمن، بالإضافة إلى 15 مليون دولار كمساعدات لفلسطين بهدف دعم التنمية الاقتصادية؛ وذلك وفقاً لأرقام وكالة رويترز.

كما وتعهد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، بتقديم قروض بقيمة 20 مليار دولار لبعض الدول العربية، وتأتي هذه القروض على شكل تسهيلات لتحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى التعاون في مجالي الطاقة النووية والنفط والغاز.

وأخيراً؛ فقد تم إنشاء اتحاد مالي بين البنوك الصينية والعربية، بتمويل مخصص يبلغ حوالي 3 مليارات دولار. وفي عام 2019، قدمت الصين لمصر قرضاً بقيمة 1.2 مليار دولار، لمساعدتها على إنشاء قطار كهربائي بطول 68 كيلو متراً بحيث يصل إلى العاصمة الإدارية الجديدة؛ وفقاً لموقع «Global Construction Review».

#### 5 الطاقة

على أثر النمو الاقتصادي السريع في الصين، فقد تزايدت احتياجاتها من الطاقة خاصة بعد انتقالها في عام 1993 من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية من مصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر.

وفي عام 2017، أصبحت الصين رسمياً أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، بعد أن تجاوز إجمالي إيراداتها من النفط إجمالي إيرادات الولايات المتحدة منه؛ وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. ولكون منطقة الشرق الأوسط تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة؛ فإن أحد أهم المصالح الصينية في المنطقة يكمن في استمرار حصولها على تدفق ثابت من مواردها من الطاقة.

وبحسب البيانات المتوفرة لعام 2017، والتي وردت في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام

وعلى هذا النحو، فإن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين، حيث تربط بين أوروبا وإفريقيا وأسواق آسيا، إذ يشير «الحزام» إلى عدّة مشاريع برية تربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، بينما يشير «الطريق» إلى مشاريع مرتبطة بطرق بحرية بحيث تقوم هذه الطرق بربط الصين مع إفريقيا والشرق الأوسط عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

وقد تزايدت الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط بعد إعلان الرئيس الصيني، شي جين بينغ، عن إطلاق مبادرة «الحزام والطريق» في عام 2013، وبناء على «الإعلان التنفيذي الصيني العربي» الخاص ببناء «الحزام والطريق» والصادر في بكين عام 2018، فقد وقعت 9 دول عربية على وثائق تعاون في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، إضافة إلى توقيع 5 دول عربية على التعاون في مجالات الطاقة الإنتاجية، وهناك 7 دول في المنطقة العربية قد أصبحت من الأعضاء المؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ووفقاً لموقع «NS Energy Business» فقد تضاعفت مشاركة الصين في تطوير البنى التحتية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق السنوي على المشاريع التي تضم مقاولين صينيين من 13 مليار دولار خلال عام 2014، إلى 24 مليار دولار عام 2018.



ميناء ينغكو في مقاطعة لياونينغ شمال شرقي الصين يشهد ارتفاعاً في حجم الشحن بفضل مبادرة «الحزام والطريق»، أكتوبر 2016

الصادرة عن جامعة جورجتاون في قطر؛ كل ذلك يأتي في وقت تقل فيه اعتمادية الصين على البنية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، مع التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو شرق آسيا، وجميع هذه العوامل سوف تؤدي إلى زيادة المشاركة الصينية في شؤون الأمن والسياسة في الشرق الأوسط.

ويمكن تتبع مسار التدخلات السياسية والأمنية للصين في المنطقة؛ فوفقاً للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)، أبرمت الصين خلال الأعوام الماضية اتفاقيات شراكة مع 15 دولة من الشرق الأوسط، لتشارك في مهمات مكافحة القرصنة والأمن البحري في كل من: بحر العرب وخليج عدن.

وفي فبراير 2016، أنشأت الصين أول منشآتها للدعم اللوجستي لجيش التحرير الصيني في الخارج في دولة جيبوتي، وهي قاعدة عسكرية مجهزة لاستيعاب ما يقارب من الـ 10 آلاف جندي؛ وفقاً لموقع منتدى السياسات العربية. وتخطط الصين قريباً لإنشاء قواعد عسكرية إضافية لها في منطقة الشرق الأوسط؛ وفقاً للتقرير السنوي للكونجرس حول القوة العسكرية الصينية لعام 2019.

وتؤدي الصين دوراً متزايداً في عمليات حفظ السلام في المنطقة؛ وفقاً لبيانات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ فقد بلغ عدد الجنود الصينيين في جنوب السودان عام 2019 (1,031) جندياً، إضافة إلى 410 جندياً في لبنان.

وقد وصف تقرير «China's Foreign Policy Experiment in South Sudan» لعام 2017 الدور الصيني في جنوب السودان على أنه تغيير كبير في نهج الصين بعدم التدخل في المنطقة، من خلال الحصول على تفويض الأمم المتحدة للوساطة وحماية المدنيين، وعلى موافقة من الاتحاد الإفريقي ودول الجوار.

وبناء على ما سبق، قد تجد الصين نفسها مجبرة على أن تؤدي دوراً أمنياً في الشرق الأوسط إذا ما أرادت الحفاظ على أمن طرقها التجارية واستثماراتها، وحينها ستجد نفسها أمام إشكالية تُناقض الركيزة الأساسية في سياستها الخارجية والتي أعلنتها في «وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية» لعام 2016، والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي مبدأ التعايش السلمي، وغيرها من المبادئ الخمسة المذكورة في الوثيقة.

2019، فقد استوردت الصين حوالي 8.4 مليون برميل من النفط في اليوم؛ منها 3.9 مليون برميل من مجلس التعاون الخليجي.

وفي عام 2018، بلغ حجم صادرات النفط العربي إلى الصين حوالي 107.7 مليار دولار، وتأتي 3 دول عربية ضمن الدول الخمس الأولى التي استوردت الصين منها احتياجاتها من النفط في العام ذاته؛ وهي: السعودية (في المركز الثاني بقيمة 29.7 مليار دولار)، والعراق (في المركز الرابع بقيمة 22.4 مليار دولار)، وسلطنة عُمان (في المركز الخامس بقيمة 17.3 مليار دولار)، بالإضافة إلى إيران.

## رؤية مستقبلية: معضلة التوازن بين الأمن والتنمية في المنطقة

مما سبق يظهر بشكل جلي تركيز الصين على التنمية والعلاقات المتبادلة مع محاولتها النأي بنفسها عن الخلافات والنزاعات الإقليمية، وبذلك فقد تنامت المشاركة الاقتصادية للصين في الشرق الأوسط بشكل كبير خلال العقد الماضي، لتصبح شريكاً كبيراً لعدد من دول الشرق الأوسط في مجالات التجارة والاستثمار.

ومن المنظور الصيني، فإن التنمية التي تسعى إليها الصين في منطقة الشرق الأوسط هي أحد الحلول لضمان منطقة مزدهرة ومستقرة أمنياً، وقد يكون ذلك صحيحاً من الناحية النظرية، إلا أن الممارسة العملية لرؤية الصين في منطقة كالشرق الأوسط هي أكثر تعقيداً.

وعليه، فإن تزايد النشاط الدبلوماسي الصيني والأمني في المنطقة بات محسوساً بشكل متزايد، على الرغم من قلق الصين حول أن يكون ذلك على حساب الأرواح والأموال، وعلى حساب سمعتها كدولة صديقة للجميع تحترم الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ولا تتدخل في النزاعات والخلافات في المنطقة.

وهذا الانخراط يترافق والتطلعات الصينية في المنطقة، فمشاركتها الاقتصادية مع بعض دول المنطقة ومصالحها المتزايدة فيها، وحجم رؤيتها لطريق «الحزام والحريز»، بالإضافة إلى ضرورة ضمان سلامة المقيمين الصينيين المتواجدين في منطقة الشرق الأوسط، والذين تقدر أعدادهم بحوالي 550 ألف مواطن صيني؛ وفقاً لدراسة «The Red Star and the Crescent»

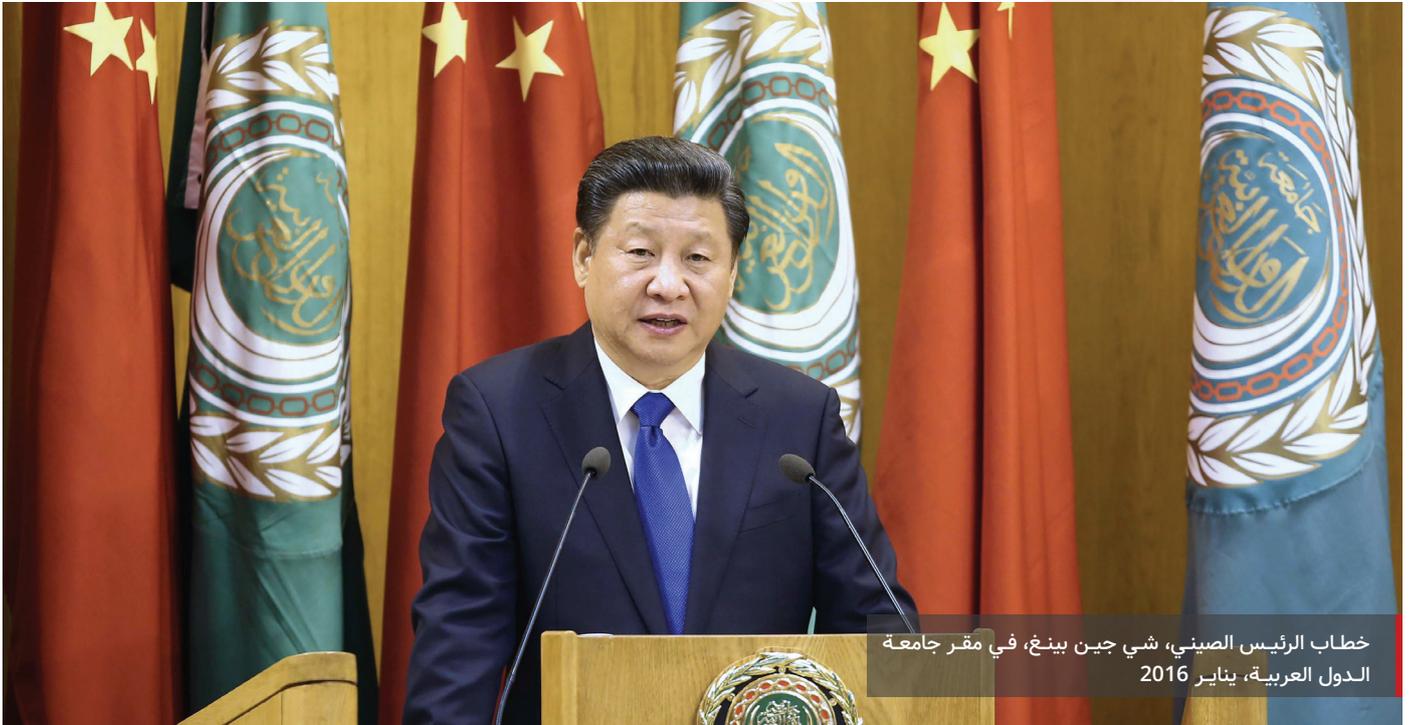
## الخلاصة

يتضح مما سبق أن طموحات الصين تزداد في منطقة الشرق الأوسط، وباتت الصين تؤدي دوراً أكبر في منطقة تولى لها أهمية استراتيجية، ويبدو أن الرؤية الصينية واضحة المعالم، وتنسجم مع علاقاتها الثنائية في المنطقة؛ خاصة في إطار أولويات التعاون الاقتصادية.

كما يُعتبر النهج الصيني هاماً في إطار فهم الصين لمنطقة الشرق الأوسط، ويتفق مع سلوكها المتمثل في النأي بالنفس عن التدخل في النزاعات والخلافات في المنطقة، حيث تُظهر الصين حرصها على عدم التدخل في النظام الإقليمي الدقيق والمتقلب، وهي تقيم أيضاً علاقات متوازنة مع كافة المتضادين في المنطقة دون أن تقوم بتغيير أي طرف من اللاعبين الإقليميين الرئيسيين ودون أن يتم تهديد المكاسب التي حققتها.

ومن نواحي عديدة، يتمثل اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط في المجال الاقتصادي البحث، إذ تلعب مبادرة «الحزام والطريق» دوراً رئيسياً في سياسة الصين الخارجية في المنطقة، بالإضافة إلى اعتماد الصين على موارد الطاقة من الشرق الأوسط بصفقتها أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان مع أكبر اقتصاد في العالم، حيث إن الصين لديها متطلبات هائلة فيما يتعلق بمجال الطاقة.

وأخيراً، فإن المستقبل يوحي بتغيرات كبيرة في سياسات الصين تجاه المنطقة، ويأتي ذلك مع تزايد الفراغ الأمني الذي قد يخلفه الانسحاب الأمريكي من المنطقة، وهذه السياسات تتمثل في زيادة تركيز الصين على مصالحها الحيوية؛ وهو ما يعني أن الصين ستكون بحاجة إلى تأمين تجارتها واستثماراتها في الشرق الأوسط بنفسها، وهذا يوحي أيضاً بأن عليها أن تزيد من مشاركتها الأمنية والعسكرية والدبلوماسية في تعقيدات المنطقة ونزاعاتها، بالتوازي مع سعيها للحفاظ على سلامة مصالحها الحيوية.



خطاب الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في مقر جامعة الدول العربية، يناير 2016

تنويه: حقوق النشر والتأليف محفوظة لمركز STRATEGIECS Think Tank ولا يجوز استخدام أي من المواد المنشورة على الموقع الإلكتروني أو إعادة إنتاجها أو نقلها كلياً أو جزئياً بأي صيغة أو وسيلة دون الإشارة إلى مصدرها.